

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣٢٦

الخميس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	الأرجنتين السيدة بيرسيبال
	الأردن السيدة قعووار
	أستراليا السيد بليس
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد غاسانا
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد كاي ويمينغ
	فرنسا السيد دولاتر
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
(S/2014/852)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1466594 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لما كانت هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، على اضطلاعهم بمهام رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا متأكد من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير كوينلان ووفد بلده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/852)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/852، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): عقب صدور التقرير الدوري للأمين العام في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2014/852) بشأن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود أن أطلع المجلس على آخر التطورات بشأن عملية السلام في دارفور والحالة الأمنية والإنسانية الراهنة في المنطقة. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشرح التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة من أجل تنفيذ توصيات المجلس الواردة في القرارين ٢١٤٨ (٢٠١٤) و (٢٠١٤) (٢٠١٤)، الرامية إلى تعزيز البعثة من أجل تبسيط عملياتها.

وعلى الصعيد السياسي، وفيما يتعلق بعملية السلام، بدأت المحادثات المباشرة بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور - جيش تحرير السودان - فضيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة فضيل جبريل إبراهيم، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، وعقدت للمرة الأولى تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ويذكر أعضاء المجلس أن الفريق يعمل على تيسير المحادثات بهدف تشجيع التوصل إلى وقف الأعمال القتالية بين الحركات المسلحة وحكومة السودان، وبهذه الطريقة بغية تمكين الحركات من المشاركة في الحوار الوطني في المستقبل. وعلقت المفاوضات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر للسماح للأطراف بالتشاور مع قادتها وإرساء قواعد شكل المفاوضات في المستقبل.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة، ننوه بأنه من الواضح أن الطرفين يشعران بالحاجة إلى التعجيل بإنهاء عملية التحقق من نزع سلاح الحركة. وينبغي أن أشير أيضا إلى المعلومات التي تلقيناها بالأمس فيما يتعلق ببيان سياسي مشترك يدعو السودان إلى

موظفينا والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على السواء. وكانت هناك شواغل رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيال عدم قدرتنا على إمكانية الوصول بشكل مباشر إلى جميع الفئات الضعيفة من السكان التي تحتاج إلى الحماية. وفي حين انخفضت القيود المفروضة على التنقل بلا شك - بسبب عامل موسم الأمطار - لا تزال مسألة إمكانية الوصول بحرية ومن دون عوائق إلى المجتمعات المحلية المحتاجة تثير القلق وتشكل عقبة أمام الاضطلاع بالولاية.

لذلك، لا أزال أحث الحكومة بقوة على الوفاء بشروط اتفاق مركز القوات، ومنح أفراد البعثة حرية التنقل الكامل ودون عائق في جميع أنحاء دارفور.

وهناك حادث واحد حظي باهتمام خاص في وسائط الإعلام بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر هو الاغتصاب المزعوم لأكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة في قرية ثابت، شمال دارفور، في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. فعقب طلبات متكررة على مدى عدة أيام للوصول إلى هذه القرية والمناطق المحيطة بها من أجل التفاعل مع المجتمع المحلي وتحديد حقيقة ما حدث، تم إيفاد بعثة للتحقق بعد أسبوع، أي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فإن النتائج التي توصل إليها الفريق تظل غير حاسمة، وتتطلب مزيداً من التحقيق، وسبب ذلك جزئياً هو الوجود المكثف للجيش والشرطة في القرية. وأشدد على أن إلقاء الضوء بفعالية على هذه الادعاءات الخطيرة لن يحصل إلاّ من خلال التحقيق المستقل تماماً الذي تجريه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولذا أحث حكومة السودان مرة أخرى على تيسير وصول العملية المختلطة الفوري والمستقل إلى قرية ثابت والاتصال بسكانها حتى يمكن التحقق من هذه التقارير.

ويساورني قلق بالغ آخر هو استمرار الهجمات العنيفة من جانب المهاجمين المسلحين ضد أفراد العملية المختلطة والأمم

إقامة دولة على أساس المواطنة والديمقراطية، ووقع عليه عدد من الجماعات، بما في ذلك فصيل ميني ميناوي. ويتعين علينا دراسة صياغته، لأن عناصره المختلفة تشمل عزم الجماعات على تشكيل جبهة متحدة والدعوة إلى مقاطعة الانتخابات المقررة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وإلى المقاومة الشعبية. وأكرر أن من السابق لأوانه استخلاص الاستنتاجات، ولكنني أعتقد أن البيان يستحق المزيد من التمحيص الدقيق.

وفيما يتعلق بالأمن، يصف التقرير المعروض على المجلس الحالة المحفوفة بالمخاطر، في ظل المواجهاة بين حكومة السودان والحركات المسلحة، والتراعات المميتة فيما بين المجتمعات المحلية وتزايد أعمال الإحرام واللصوصية، وتؤثر جميعها حتماً تأثيراً كبيراً على المدنيين في جميع ولايات دارفور الخمس. ومع أنه أحرز بالتأكيد انخفاض عام للعمليات العسكرية في الأشهر القليلة الماضية، الأرجح أن ذلك بسبب موسم الأمطار، كانت هناك اشتباكات متقطعة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، فضلاً عن تقارير أفادت بعمليات قصف جوي. ويشير التقرير إلى ما مجموعه ٥٥ حالة من حالات العنف والهجمات ضد المدنيين سجلتها البعثة، منها ١٦ حالة يُعتقد أنها كانت من تنفيذ المليشيات العربية، و ٢٣ حالة من تنفيذ القوات الحكومية، وال ١٦ حالة المتبقية من تنفيذ عناصر مسلحة مجهولة الهوية. وواصل المشردون داخلها، على وجه الخصوص، الإعراب عن شواغلهم إزاء تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في المخيمات في شمال وغرب دارفور.

وكان لحالة انعدام الأمن، إلى جانب استمرار القيود المفروضة على التنقل التي تفرضها القوات الحكومية، والحركات المسلحة والمليشيات، تأثير على قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما أنها لا تزال تشكل مشاكل خطيرة فيما يتعلق بسلامة وأمن

المحلية في منتصف آب/أغسطس إلى محاولة التخفيف من حدة التوترات وتجنّب أعمال العنف فيه، بينما تدخلت أيضا مع قادة المخيم لطمأنتهم تجاه توفير الحماية لهم في حال القيام بعمليات البحث فيه. ونتيجة لذلك، لم تحصل عمليات تفتيش في المخيم حتى الآن.

إن الحالة الإنسانية لا تزال مؤلمة، وهي تدعو إلى القلق الشديد. فعدد الأشخاص الذين شردهم الصراع منذ بداية هذه السنة ارتفع إلى أكثر من ٤٣٠ ٠٠٠ شخص، وهناك قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين، بالإضافة إلى حوالي مليونين من الأشخاص الذين ما فتئوا مشردين داخليا منذ أمد بعيد. كذلك اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالأمطار الغزيرة والفيضانات التي أثّرت على آلاف المشردين داخليا في آب/أغسطس. وفي حين أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ما زالت تمثل إشكالية شديدة، فقد حدثت بعض التحسينات، بوجود العديد من البعثات الميدانية المشتركة بين الوكالات في جميع ولايات دارفور الخمس، من أجل تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدات. وواصلت العملية المختلطة عملها بشكل وثيق مع الوكالات الإنسانية بغية تيسير إيصال المساعدة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة المتضررة، من خلال توفير المرافقة والدعم اللوجستي ضمن جملة أمور أخرى. وأعتقد أن هذه المساعدة قد ثبت أنها مفيدة جدا.

وخلال الأشهر الماضية، أعادت البعثة تعديل أنشطتها بشأن الأولويات الاستراتيجية الثلاث التي جرى تحديدها في وقت سابق من هذا العام. وهي أجرت تقييما شاملا، وتعديلا على هياكلها، وموظفيها، والقدرات المادية، كما ورد في الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/670). وقد اكتملت عملية ترشيح أفراد العملية المختلطة. وفي هذا الصدد، تمّ تحديد ١٢٦٠ وظيفة للإلغاء - منها ٧٧٠ وظيفة في ميزانية العام

المتحدة، قضى فيها ثلاثة من حفظة السلام التابعين لنا وموظف وطني واحد منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة إلى المجلس. وأغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن التعازي للحكومتين الإثيوبية والرواندية ولأسر القتلى والمصابين في هذه الهجمات. فيجب على حكومة السودان أن تواصل القيام بكل ما في وسعها لتحديد المسؤولين عنها وإخضاعهم للمساءلة.

إن العنف بين الطوائف لا يزال يؤثر على المجتمعات المدنية ويشرد أبناءها. فعلى وجه الخصوص، الصراعات القائمة بين الرزيقات ومعاليا في شرق دارفور، وبني حسين والرزيقات الشمالية في شمال دارفور، وفلاتة والحبانة في جنوب دارفور تمثل أهم الصراعات القبلية. وبينما سُجّل انخفاض في عدد المواجهات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الاشتباكات أشد فتكا على نحو ملحوظ، إذ جرى تسجيل ما مجموعه ٣٧٧ حالة وفاة، مقابل ٩٣ حالة وفاة مؤكدة في الفترة السابقة.

ويظل الإجرام شاغلا رئيسيا، من خلال الهجمات التي تشن على القرى، واستمرار حوادث الاغتصاب والختطف والاختطاف في جميع أنحاء دارفور. وتلبية للمخاوف المتعلقة بارتفاع عدد حوادث الإجرام، اتخذت حكومة جنوب دارفور في ١٥ تموز/يوليه تدابير طارئة، تشمل حظر التجول على مستوى الدولة، وفرض حظر على حركة المدنيين المسلحين، والقيام بعمليات واسعة النطاق للبحث عن المسلحين في مخيمات المشردين داخليا واحتجازهم، وإنشاء محكمة لمحكمة القضايا الطارئة.

ولئن ساعد بعض هذه التدابير بلا شك في تحسّن الوضع الأمني في جنوب دارفور، ولو كان تحسّنا متواضعا، فإن المشردين قاوموا بقوة جميع محاولات الحكومة للدخول إلى المخيمات. وقد شمل ذلك مخيم كالما للمشردين داخليا، حيث عمدت العملية المختلطة مع كل من سلطات الدولة والسلطات

المنظمات بشأن جميع المسائل المتعلقة بدارفور. ولم يكن لدينا خيار في هذه المسألة، ولكن هذا الطلب غير مقبول بوضوح. علاوة على ذلك، دعت حكومة السودان علنا إلى خروج البعثة، بهذه العبارة حرفيا. وأود أن أقول إن لدينا حاليا فريق تقييم استراتيجي في الخرطوم، بدأ اجتماعاته خلال اليومين الماضيين. وجرى بشكل خاص مناقشة مسألة خروج البعثة من السودان. وأعتقد أن الحكومة أفادت بشكل واضح بأن المسألة لا تتعلق بمغادرتها غدا، ولكننا بحاجة إلى الاتفاق بشأن استراتيجية. وهذا ما نحاول السعي إلى تحقيقه، وذلك تمشيا مع روح القرار الأخير للمجلس. وسيتم التقييم الاستراتيجي لنا إحاطة المجلس علما بالتقدم الذي حققناه أو لم نحققه - لا علم لي بعد - بخصوص المسائل الثلاث المتعلقة بتعزيز القدرات العسكرية ومستوى التعاون من جانب حكومة السودان والقادرة على المضي قدما جنبا إلى جنب مع الفريق القطري والوكالات والبرامج.

ومع ذلك، فإن مجرد إصدار هذا البيان العلني أمر يلقي بظلاله إلى حد ما على مجمل الصورة. وأود أيضا أن أشير إلى أننا تلقينا في الأسبوع الماضي مذكرة شفوية أخرى من حكومة السودان تُعلمنا فيها بالتوقف عن التعامل مع أي هيئة سودانية من دون الرجوع إلى وزارة الخارجية أولا. ونحن بحاجة إلى تقييم أثر ذلك الطلب، لكن ذلك يشكل بالتأكيد أيضا جزءا من خلفية الأحداث.

في الختام، لا بد لنا أن نأسف للحالة الأمنية ولواقع أن حماية السكان المحليين لا تزال ضعيفة. صحيح أن السبب الرئيسي لكل هذا هو الاشتباكات المستمرة بين القبائل في كل مكان، وما يترتب على ذلك من حالات تشرد. وفي حين تبذل البعثة كل جهد ممكن لمعالجة المشاكل التي تواجه الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في الأجل القصير، من الواضح أن إيجاد حلول ملموسة ودائمة لسكان دارفور يرتبط

الحالي، والوظائف المتبقية البالغ عددها ٤٩٠ وظيفة في العام المقبل. وسوف يجري تأمين ٥٦ وظيفة إضافية في ميزانية هذا العام. وأذكر أيضا أن الطائرات التابعة للبعثة المختلطة قد أعيد تعديل عددها من خلال سحب أربع طائرات ثابتة الجناحين وطائرتين عموديتين، بينما هناك ٤٠٠ مركبة تابعة للعملية المختلطة يجري إلحاقها ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

وقد وضعت العملية المختلطة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة إطارا استراتيجيا متكاملًا للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، وهو يشكل الآلية الرئيسية لتخطيط المبادرات المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وتنفيذها ورصدها. ويركز هذا الإطار على الأولويات الاستراتيجية الثلاث، ويتماشى مع جميع الوثائق الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦، وخطة الاستجابة الإنسانية الاستراتيجية لعام ٢٠١٤، واستراتيجية تنمية دارفور.

أنتقل الآن إلى مسألة التعاون والتنسيق بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحكومة السودان، وهي مسألة ضرورية إذا أردنا أن توثي مهمتنا ثمارها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى حدوث توترات بين الحكومة والبعثة خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بمشكلة سبق وأن أشرت إليها، ألا وهي وصول الموظفين إلى ثابت للتأكد من الحقائق.

وأود أن أشير أيضا إلى أنه، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مذكرة شفوية تطالب بالسحب الفوري لخبرين في مجال حقوق الإنسان يعملان في مكتب الاتصال التابع للبعثة في الخرطوم، حيث كانا يقومان بدور منذ فترة طويلة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السودان وغيرها من

ملف دارفور، الأستاذ أمين حسن عمر، للتفاوض مع حركات دارفور المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة، وتحديد حركة العدل والمساواة فصائل جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان فصائل ميني أركو مناوي لإلحاقهما بقطار السلام. وما وصلنا من تقارير حتى الآن عن سير المفاوضات يشير إلى أن هناك جهودا مقدرة تحت رعاية السيد ثابو مبيكي والسيد هاييلي مينكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام، وتطلع إلى أن تفضي إلى نتائج إيجابية. والحال كذلك بالنسبة للوفد الثاني الذي يترأسه السيد مساعد رئيس الجمهورية، الأستاذ إبراهيم غندور، للتفاوض مع الحركة الشعبية قطاع الشمال بشأن الأوضاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وقد حققت المفاوضات تقدما كبيرا في هذا الجانب.

وإننا إذ نخطط مجلسكم الموقر علما بهذا التقدم الإيجابي، فإننا نتطلع إلى أن يقوم المجلس بدور إيجابي وبنّاء في دعم هذه الجهود من خلال خلق المناخ السياسي المناسب الذي يشجع الجميع على الانخراط في التفاوض بصورة جادة، وصولا إلى إلحاق هذه الحركات بعملية السلام في إطارها الشامل، المتمثل في مبادرة الحوار الوطني الشامل الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية.

إن التقرير المعروض علينا قد أشار في الفقرة الثانية منه إلى انخفاض العمليات العسكرية بصفة عامة في دارفور. كما أشار في عدة فقرات إلى أن حالة عدم الاستقرار التي تكتنف بعض المناطق في دارفور إنما هي بسبب العنف القبلي أو أعمال النهب واللصوصية. وهذه الظواهر، كما أشرنا في بيانات سابقة أمام هذا المجلس، قديمة قدم التاريخ في دارفور، هذا بالإضافة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وشيوع ثقافة التسلح في دارفور. وهذا أيضا ليس بجديد. أما فيما يتعلق بالوضع الإنساني في الإقليم، فإن التقرير المعروض علينا أكد أيضا في الفقرة ٢٣ أن الأسباب الرئيسية لزيادة عدد المشردين

بأحراز تقدم فيما يخص القضايا السياسية التي يجري تناولها في سياق المناقشات التي بدأت مؤخرا في أديس أبابا. ومن الناحية العملية، فإن هذا يدل على الضرورة المطلقة للتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار وإبرام اتفاق سلام شامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): السيد الرئيس، في مستهل بياني، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر وأنا على ثقة أكيدة بأن رئاستكم للمجلس سوف تعطي بعدا إضافيا لتعاطي المجلس مع الوضع في دارفور، لكونكم من بلد شقيق وجار للسودان وله دوره المقدر في تحقيق السلام والاستقرار في دارفور. وأشير، في هذا السياق، إلى المبادرات البناءة للسيد الرئيس إدريس ديبي فيما يتعلق بتحريك الحوار الداخلي في دارفور وجهوده لاحتواء المواجهات القبلية لاستعادة التعايش السلمي بين المجموعات السكانية في دارفور، على النحو الذي تم في ملتقى أم جرس الأول وملتقى أم جرس الثاني. كما أتقدم بالشكر إلى السيد إيرفي لادسوس وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في مستهل مداولاتكم هذه.

إن التقرير المعروض علينا (S/2014/852) قد أشار في محور استعراضه إلى عملية السلام في دارفور وإلى الجهود التي قام بها كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور من أجل إلحاق الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة بعملية السلام، وكذلك الجهود التي يبذلها السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وإنني إذ أحاطبكم الآن، هناك وفدان مفاوضان عن حكومة السودان في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أحدهما برئاسة السيد وزير الدولة برئاسة الجمهورية المسؤول عن

ولذلك نؤكد أن ما صدر من تصريحات المسؤولين في السودان، وليس كما أشار السيد إيرفي لادسوس في حديثه الآن، حول استراتيجية خروج، تتحدث عن استراتيجية خروج وليس خروج كما أشار. بالنسبة للبعثة، إن ما كان في استراتيجية الخروج التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن، والتي شرعنا في ترتيبها مع إدارة عمليات حفظ السلام - وهنا أودّ أن أذكر بأنني قد التقيت شخصياً بالسيد إيرفي لادسوس قبل نحو شهرين وسلّمته مذكرة بهذا الصدد بأن الوقت قد حان للتباحث حول استراتيجية للخروج وليس الآن كما أشار في حديثه - وقد أوفدت الإدارة منذ فترة طويلة فريقاً لمراجعة البعثة والنظر في تقليص مكومها الشرطي، والآن وفي اللحظة التي أحاطبكم فيها هناك وفد مشترك من إدارة عمليات حفظ السلام والوكالات ذات الصلة والاتحاد الأفريقي يجري مشاوراته في الخرطوم حول المراجعة الاستراتيجية للبعثة واستراتيجية الخروج بالنسبة لها، بما في ذلك تخفيض المكوّن العسكري. والذي نود توضيحه هو أننا عندما نتحدث عن استراتيجية الخروج إنما نتحدث عن عملية مشتركة وممرحلة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وكذلك مع الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بما تناقلته وسائل الإعلام بصورة خاطئة عن إغلاق مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة يوناميد، وهنا أيضاً أودّ أن أشير إلى أنني التقيت بالسيد إيرفي لادسوس ووضحت له طبيعة هذا القرار - فهذا غير صحيح، وإنني أؤكد لمجلسكم الموقر أن مكتب بعثة يوناميد الرئيسي المعني بحقوق الإنسان وفروعه في ولاية دارفور ظلّ كما هو ولا صلة له بهذا القرار. إن الذي حدث هو أن بعثة يوناميد أنشأت مكتباً فرعياً صغيراً لها في الخرطوم يُعنى بحقوق الإنسان ودون إخطار السلطات المختصة بما في ذلك وزارة الخارجية أو التنسيق معها. ولذلك فإن هذا المكتب الفرعي قد تمّ إغلاقه،

داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي الاشتباكات القبلية التي وقعت بين قبيلتي المعاليا والرزيقات، ثم قبيلتي المعاليا والحمر في شرق دارفور، ثم بين قبيلتي بني حسين والرزيقات في شمال دارفور.

إننا نتمن ما جاء في الفقرة ٤٠ من هذا التقرير من تأكيد واضح بأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد أحرز تقدماً، سيما فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الأمنية المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين من الحركات الموقعة على وثيقة الدوحة، وكذلك التقدم الذي تم إحرازه في تفعيل صندوق التعمير والتنمية في دارفور، حيث أكدت الفقرة ٤٢ من التقرير أن السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور قد أكدت أن ٧٠ في المائة من مشروعات التنمية البالغ إجماليها ٣١٥ مشروعاً قد أوشكت الآن على الاكتمال، بما في ذلك المشروعات الخاصة بمجالات التعليم والصحة والمياه.

وفي هذا الصدد، فإننا نسدي الشكر لدولة قطر الشقيقة على الاتفاق الذي وقعته مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخراً لتوفير مبلغ ٨٨,٥ مليون دولار لتنفيذ مشروعات التنمية والإعمار في دارفور.

إن ما أشرت إليه من تطورات إيجابية على صعيد العملية السياسية، وكذلك التقدّم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام، هو الذي يعضد ويؤيد ما أشرنا إليه في بياننا السابقة أمام هذا المجلس في آب/أغسطس الماضي بشأن الشروع في ترتيبات استراتيجية الخروج بالنسبة لبعثة يوناميد (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور). وفي هذا الصدد، فإننا نذكر بأن حديثنا عن استراتيجية الخروج يستند إلى مرجعيات ثابتة في مقدمتها قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي نص على ذلك، ومؤخراً قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) الذي جدد ولاية البعثة في المرة الماضية.

أن يثار فرد واحد لشرف زوجته أو ابنته أو على الأقل أن يسجل بلاغاً؟! وبرغم قناعتنا وإدراكنا الثابت بأن راديو دبنقا لم يُعرف عنه سوى الأكاذيب، إلا أننا، سداً للذرائع، سمحنا لبعثة يوناميد بالذهاب إلى القرية. ووفرنّا لها المعينات وكامل الحرية لتجري تحقيقاتها بالطريقة التي تراها هي، وفي حرية تامة دون تأثير عليها من قريب أو بعيد. حيث أجرت البعثة تحقيقاتها واستوفت مهمتها ثم غادرت القرية.

إننا، سيدي الرئيس، نتعجب لكون تقارير بعثة يوناميد التي ظلّت طوال السنوات الماضية مرجعية مقدّسة لا يُشكّك أو يُطعن فيها، وهذه المرّة تبدّل الحال، وبرزت أصوات تطالب بإعادة التحقيق ومطالبة البعثة بتقديم تقرير جديد لأن التقرير الأول برأ الحكومة. والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: هل كان سيُطلب من البعثة إعادة التحقيق لو كان التقرير الأول قد جرّم الحكومة وأيد أكاذيب راديو دبنقا؟ الإجابة معكم ومعلومة لديكم. ونحن لهذا السبب رفضنا ذهاب البعثة للمرة الثانية بعد أن أدركنا تماماً أن المطلوب هو تقديم تقرير يدين الحكومة. وبالتالي، وكلما جاء التقرير مخالفاً لذلك سوف يكون مرفوضاً لدى البعض وسوف تطالب بعثة يوناميد بإعادته مرّة تلو الأخرى، وهذا مسلك مستفزّ لنا كدولة ذات سيادة، ولن نقبل به.

أما فيما يتعلّق باللّغة غير المهنيّة التي دُيّل بها تقرير بعثة يوناميد، بإشارتها بأنها بحاجة إلى الذهاب مرّة أخرى لقرية ثابت، فإننا نقول وبكل وضوح أن هذا ينبم عن قصور محلّ وعدم مهنية واضحة من جانب البعثة، التي كان عليها منذ البداية أن تنسحب إذا كانت ترى أن هناك وجوداً عسكرياً أو غيره سوف يؤثّر على تحقيقاتها. ولكن ذلك لم يحدث، حيث أخذت البعثة كامل وقتها واستوفت مهمتها ثم قدّمت تقريرها. وبالتالي فإن أي قصور في الطريقة التي أجرت بها تحقيقاتها أو أعدت بها تقريرها تتحمّل هي مسؤوليته. ولعلّ

خاصّة وأن ولاية بعثة يوناميد ومناطق انتشارها في ولايات دارفور الخمس وليس في الخرطوم.

السيد الرئيس، أشار التقرير المعروف عليكم أيضاً في الفقرة ٥٧ منه إلى الادعاءات والشائعات التي نشرها راديو دبنقا عن قرية ثابت بشمال دارفور. وقد زعم التقرير بأن بعثة يوناميد قد مُنعت من دخول القرية. والذي نوّكده لمجلسكم الموقّر أن ذلك غير صحيح، حيث أننا منحنا البعثة الإذن وسهّلنا مهمة وصولها إلى القرية التي وصلتها في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وأجرت تحقيقاتها بكامل الحرية دون قيود أو شروط أو تدخّل أو أي محاولة للتأثير على ما تجريه من تحقيقات ومقابلات. وقد مكثت البعثة في قرية ثابت الوقت الذي قرّره هي، ثم غادرت البعثة بعد أن استوفت مهمتها وأعدت تقريرها وقدمته. ولكن تفاجأنا بأن ذلك التقرير الذي أثبت عدم صحة تلك الأكاذيب قد استنكره البعض، لأن المطلوب في نظرهم تقرير يؤكّد صحة أكاذيب راديو دبنقا ويدين حكومة السودان. أما إذا جاء التقرير بخلاف ذلك فهو مرفوض. ولهذا السبب قررنا عدم السماح للبعثة بالذهاب مجدداً إلى القرية بعد أن تأكّد لنا أن المطلوب في نهاية المطاف هو تقرير يدين حكومة السودان، وأن أي تقرير بخلاف ذلك لن يكون مقبولاً حتى لو ذهب البعثة عدّة مرّات عديدة إلى القرية.

هذه الأكاذيب التي روج لها راديو دبنقا، وهو معروف حتى بالنسبة لبعثة اليوناميد نفسها والذي انتقدها عدّة مرّات، وبكل أسف، وجدت ادعاءاته أذناً صاغية لدى البعض. وإننا نسجّل، في الأول، رفضنا واستنكارنا لراديو دبنقا، هذه الإذاعة المعروفة بأنها صوت الحركات الراضية للسلام، أصبحت تضع الأجندة لبعض الدول التي تتجاوب مع أكاذيبها. ولعلّ سؤالاً بسيطاً يفرض نفسه: هل يُعقل أن يتم اغتصاب أكثر من ٢٠٠ ما بين امرأة وفتاة في قرية دون

مجلسكم الموقر يدرك أكثر من أي جهة أخرى أوجه القصور والخلل الظاهر في أداء بعثة يوناميد على مختلف المحاور، وإلا فإن المهنيّة والأمانة كانت تقتضي من البعثة أن ترفع يدها عن ذلك التحقيق منذ البداية إذا كان الوضع لا يسمح لها بإنفاذ المهمة.

ختاماً، سيدي الرئيس، أودّ أن أشير إلى أننا وضعنا أمام مجلسكم الموقر تقريراً شاملاً أعدّه المدّعي العام لجرائم دارفور والذي تمّ تعيينه بموجب اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور، والذي ذهب على رأس فريق من مكتبه وأجرى تحقيقاته حول الموضوع. ومثلما أكد تقرير بعثة يوناميد الأول عدم وجود أي أدلة على حدوث مثل هذه الاتهامات، فإننا نجد تقرير

المدّعي العام لجرائم دارفور قد أكد ذلك أيضاً وبطريقة مهنيّة ومنهجية، ولذلك فإننا نجد مناقشتنا لمجلسكم الموقر بعدم الالتفات لمثل هذه الشائعات التي لا أساس لها من الصّحة ولا مرجعية لها، وأن يضطلع مجلسكم بالدور البناء المنوط به في دعم العملية السياسية الجارية الآن وتهيئة المناخ المناسب لها وصولاً إلى إلحاق الحركات التي لم توقع على وثيقة الدوحة بالعملية السياسية وطي صفحة التراع في دارفور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٠.